مذكرة التفاهم الاسرائيلية ـ الاميركية التي وقعها الجانبان قبيل التوقيع على اتفاق الانسحاب المرحلي الثاني من سيناء، وفيها تعهدت الادارة الاميركية بعدم الاعتراف بـ م.ت.ف. طالما لم تعترف بحق اسرائيل في الوجود وبالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨].

«○ بعد التداول وفحص الامور مع السوفيات أصبح واضحاً لموسكو ان الولايات المتحدة تؤيد الشروط الاسرائيلية بالنسبة الى اشراك الاتحاد السوفياتي في المؤتمر.

«○ ان ذكر ' الحقوق المشروعة للفلسطينيين' مرفقاً بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، لا يشكل تبنياً لموقف م.ت.ف. بل يستند الى مقدمة وثيقة اتفاقيتي كامب ديفيد.

«○ اذا حصلت محاولة للانحراف عما هو متفق عليه، بشكل يلحق الضرر بمبدأ المفاوضات المباشرة، فان الولايات المتحدة سوف تنسحب من المحادثات سوياً مع اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

لكن هذه الايضاحات والتطمينات الاميركية لم تضع حداً للأزمة التي بدأت تتصاعد بين قطبي الحكم في اسرائيل، في أعقاب الرفض القاطع لوزراء الليكود لورقة العمل الاميركية. وفي أعقاب توجيه بيرس الى مكتب رئيس الحكومة طلباً خطياً بشأن قراره بتحديد موعد لعقد المجلس الوزاري المصغر، من أجل البحث في الاتفاق ـ التفاهم بينه وبين الملك حسين على عقد مؤتمر دولي افتتاحي للسلام في الشرق الاوسط، وكذلك في ورقة العمل الاميركية، للحسم في الخلاف قبيل مغادرته الى الولايات المتحدة (**هآرتس** ، ٥/٥/١٩٨٧). وأعلن وزراء حزب العمل تأييدهم القاطع لورقة العمل الاميركية، بعد استماعهم الى ايضاحات بشأنها من بيرس ورابين (**عل همشمار** ، ٣/٥/١٩٨٧).

حرب التصريحات

اثر رفض شامير توجيه دعوة الى أعضاء المجلس الوزاري المصغر لعقد جلسة في السادس من أيار (مايو) ١٩٨٧، استجابة لطلب بيرس (تحديد موعد عقد الجلسة هو من اختصاص رئيس الحكومة، وفقاً لأحكام عمل المجلس الوزاري المصغر)، وتجنبه ارجاء البحث قدر المستطاع، بدعوى ضرورة الدراسة المتعمقة لورقة العمل الاميركية، تم الاتفاق بينه وبين بيرس على تأجيل الجلسة الى الحادي عشر من الشهر ذاته (**المصدر نفسه** ، ٦/٥/١٩٨٧).

لكن هذا التأجيل، بدعوى الافساح في المجال لدراسة متعمقة، لم يخفف من حدة الأزمة المتصاعدة بين قطبي الحكم، بل زادها اشتعالاً. ودخل عنصر جديد على الأزمة، تمثل في طرح زعماء حزب العمل والمعراخ، في خضم حرب التصريحات والاتهامات المتبادلة، لمطلب حل الكنيست والاحتكام الى الشعب، اذا لم يحسم المجلس الوزاري المصغر (بسبب توازن القوى فيه) لصالح مشروع بيرس السلمي. وقال بيرس، في هذا الصدد: «اننا تجاه فرصة حقيقية للخروج من دائرة الحروب... هناك فرصة، ومن يعارضها يخرق اتفاق السلام. يجب على الشعب ان يقرر اذا كان يريد السلام. لقد تغير العالم، وهناك فرصة لا يجوز تفويتها» (**معاريف** ، ٧/٥/١٩٨٧). وفي مناسبة سابقة، كشف بيرس النقاب عن المبادىء الخمسة الكامنة في صلب مشروع السلام الذي سوف يتقدم به الى المجلس الوزاري المصغر للمصادقة عليه:

«○ لن يعقد مؤتمر دولي دون مفاوضات مباشرة وثنائية بين اسرائيل والاردن والفلسطينيين، وبين اسرائيل وسوريا، واسرائيل ولبنان.

«○ لن تشترك م.ت.ف. في المؤتمر. ولهذا الغرض، وضع الاردن امام المنظمة مجموعة من الشروط لن تستطيع المنظمة الاستجابة لها، مثل القبول بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، والاعلان عن نبذها القاطع للارهاب، وان يحضر الوفد الفلسطيني المفاوضات في اطار الوفد الاردني اذا قررت المنظمة المشاركة في المؤتمر.

«○ لن يمنح المؤتمر صلاحية املاء موقف على الأطراف ولا حق النقض، ولن يكون له أي دور في المفاوضات الثنائية. وعلى حد قول بيرس، فقد وافق ممثلو الاتحاد السوفياتي الذين التقاهم في روما على ذلك. وكل محاولة من جانب المؤتمر لاملاء أي موقف سوف تواجه بمغادرة الوفد الاسرائيلي للمحادثات: ببساطة، سوف نقوم ونغادر المحادثات. وليكن ما يكون.

«○ يكون المؤتمر بمثابة افتتاح للمفاوضات